ظاهرة التعريف والتنكير في ضوء اللسانيات التواصلية(*)

د. محمود مبارك عبيدات(**)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة عدد من قضايا التعريف والتنكير في العربية؛ كمفهوم المعرفة والنكرة، ودرجات التعريف والتنكير، وعلامة التعريف، ومبدأ تحقيق الفائدة في إطار التعريف والتنكير، وبعض أنماط الاسم المعرفة. وقد تمت دراسة هذه القضايا بمنهج وصفي تحليلي في ضوء الوظيفة الأساسية التي تؤديها اللغة؛ وهي الوظيفة التواصلية، التي تبين من خلالها أن ما يميز المعرفة من النكرة وما يحدد درجة المعرفة بين المعارف أو النكرة بين النكرات ليس هو شكل الاسم، وإنما قيمته في السياق التواصلي الذي ترد فيه، كما توقف البحث بالدراسة عند عدد من المصطلحات التواصلية التي تضمنها كلام النحاة العرب في أثناء حديثهم عن موضوع التعريف والتنكير كمصطلحات القصد والتوجه ووضع اليد وغيرها.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات التواصلية، التعريف، التنكير.

(*) أنجز هذا البحث في إجازة التفرغ العلمي الممنوحة للباحث من جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

(**) أستاذ مشارك في اللغة والنحو – جامعة العلوم الإسلامية العالمية – كلية الآداب – قسم اللغة العربية.

The phenomenon of definiteness and indefiniteness in view of communicative linguistics

Abstract

This study aims to investigate a number of definiteness and indefiniteness issues in Arabic, including: the concept of definiteness and indefiniteness, the degrees of definiteness and indefiniteness, the definite article, the achieved benefits of using definiteness and indefiniteness, and some patterns of the defined noun. These issues have been studied by analytical descriptive method in the light of the main function of the language, i.e the communicative function. Via this function, it is demonstrated that what distinguishes a definite noun from an indefinite noun as well as what determines the degree of definiteness or indefiniteness among definite nouns and indefinite nouns is not the form of the noun but its value within the communicative context. In addition, the current study has addressed a number of communicative terms that have been used by Arab grammarians in their discussions of definiteness and indefiniteness.

Key words**:** communicative linguistics, definiteness, indefiniteness.

المقدمة

ترتبط اللسانيات التواصلية بدراسة الوظائف التي تؤديها اللغة، إذ التواصل –وهو الموضوع الرئيس الذي تقوم عليه اللسانيات التواصلية– هو أهم وظيفة من وظائف اللغة، فقد وجدت اللغة من أجل أن نتواصل بها، وما الوظائف الأخرى[1] إلا تابعة لهذه الوظيفة، فاللغة –أي لغة– يكتب لها البقاء والديمومة بتواصل أبنائها بها، فإن تركوها أو فني جميعهم اندثرت وبقيت حبيسة في مدوناتهم، ولا تشفع لها الوظائف الأخرى التي تؤديها بالبقاء، وما المهجور والمتروك في اللغة إلا ما هجره أبناء اللغة وتركوه في تواصلهم اللغوي فيما بينهم.

تقوم عملية التواصل اللغوي على مجموعة من العناصر، إلا أن الأقطاب الأساسية في هذه العملية هي المرسل (المتكلم) والمستقبل (المتلقي) والرسالة[2]. والمتلقي –بحسب رؤيتي للموضوع– نوعان؛ متلقٍّ مباشر ومتلقٍّ غير مباشر؛ فالمتلقي المباشر هو ما توجّه له الرسالة ويكون المقصود بالخطاب، فهو الهدف

---

(١) ذكر ياكبسون –عالم اللسانيات التواصلية الأول– وظائف اللغة وقرن كل وظيفة بعنصر من العناصر المكونة للحدث الكلامي، وهذه الوظائف هي: الوظيفة الانفعالية وتتعلق بالمرسل، والوظيفة الإفهامية وتتعلق بالمرسل إليه، والمرجعية وترتبط بالسياق، والشعرية وترتبط بالنص (الرسالة)، والانتباهية وتتعلق بالاتصال، والوظيفة الميتالسانية وترتبط بالشيفرة (السنن). انظر في هذه الوظائف وتوضيحها: ياكبسون، رومان، **قضايا الشعرية**، ترجمة محمد الولي ومبارك حنوز، دار توتعال، ط١، الدار البيضاء، ١٩٨٨م، ص٣٣ وما بعدها.

(٢) انظر: أبو عرقوب، **إبراهيم، الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣م، ص٤٢. على أن هناك عناصر أخرى تذكر كالقناة أو الوسيلة (سمعية أو بَصَرية ...) والتغذية الراجعة أو الاستجابة، والتأثير.

من إرسال الرسالة، أما المتلقي غير المباشر فهو الجمهور الذي يحضر عملية التواصل دون أن يكون المقصودَ منها[١].

دور معرفة المرسل والمتلقي في تعريف المعرفة وتنكير النكرة

إن الأهمية التي تأخذها فكرة التواصل بعدِّها الوظيفة الأساسية من وظائف اللغة تحتِّم علينا أن نقيِّم الأنماط اللغوية وفق تلاؤمها مع هذه الفكرة، وعليه يصبح فهم كثير من القضايا اللغوية أيسر وأقل غموضًا.

وللتمثيل على أهمية هذا الأمر من موضوع التعريف والتنكير الذي نحن بصدده نفترض مثلًا أن معلمًا قد أعار طالبًا كتابًا ما، ولا يعرف أحد بهذا الأمر سوى المعلم والطالب الذي استعار الكتاب، يدخل المعلم قاعة الدرس فيسأل الطالب: أين الكتاب؟

في هذا المثال نجد أن عملية التواصل قد تمّت بين المرسل (وهو المعلم) والمتلقي المباشر (وهو الطالب الذي استعار الكتاب) عبر الرسالة التي نصها (أين الكتاب؟) بوجود متلقٍّ غير مباشر هو الطلاب الذين في القاعة.

وفي هذا المثال يمكن بيان أثر عملية التواصل في التقييم النحوي لنص الرسالة، فكلمة (الكتاب) التي تبدأ بـ(أل) التعريف العهدية[٢] هي معرفة عند

(١) ظهرت أهمية تقسيم المتلقي إلى هذين القسمين لتوضيح عدد من مسائل التعريف والتنكير، ولا سيما عند الحديث عن ماهية هذين المصطلحين وعند الحديث عن مسألة أعرف المعارف وأنكر النكرات، وكذلك عند الحديث عن مسألة اجتماع معرفين على معرفة واحدة في مبحث علامة التعريف، وسوف يظهر هذا الأمر جليًّا في ثنايا البحث.

(٢) يفرِّق النحاة بين نوعين من أنواع (أل) التي تدخل على الاسم، هما أل العهدية وأل الجنسية، فالعهدية هي ما عُهِد مصحوبها بتقدم ذكره نحو: جاءني رجل فأكرمت الرجل، أو بحضوره نحو: هذا الرجلَ محترم، أو بأن يكون معهودًا في الذهن نحو: "**إذ هما في الغار**" التوبة: ٤٠، وأما الجنسية فهي التي تدخل على اسم الجنس لإرادة أفراده أو خصائصه أو حقيقته أو ماهيته، نحو: الرجل أقوى من المرأة، فليس المقصود رجلًا معينًا أو امرأة معينة، ولذلك فهي لا تفيد تعريف الاسم. انظر الفرق بين هذين النوعين عند: المرادي، الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٢م، ص١٩٤.

المتكلم ومعرفة عند المتلقي المباشر وهو الطالب، غير أنها نكرة بالنسبة للمتلقي غير المباشر وهو الطلاب، علمًا أن (أل) كما أشرنا عهدية عند جميع هذه الأقطاب، حتى عند الطلاب، لأنهم يؤمنون بأن المعلم لن يسأل الطالب عن الكتاب إلا إذا كان الكتاب معهودًا عندهما ومعروفًا لديهما، وعليه فهم يدركون أن (أل) في أول كلمة الكتاب هي العهدية التي تفيد الاسم تعريفًا، على الرغم من أن ما دخلت عليه بقي منكورًا لديهم.

وعلى ذلك فإن ما يعطي لـ(أل) العهدية قيمتها النحوية في تعريف مدخولها هو التواصل اللغوي بين المتكلم والمتلقي المباشر، وما أفقدها قيمتها في تعريف مدخولها عند المتلقين غير المباشرين هو خروجهم من عملية التواصل.

يعي أبناء اللغة هذه الحقيقة بكفايتهم اللغوية التي تنعكس في أداءاتهم التي تجعلهم لا يستخدمون الاسم المعرَّف بـ(أل) العهدية إلا إذا كانت تشير إلى اسم معهود بين المتخاطِبين؛ إذ إن ابن اللغة لن يستخدم لفظًا مثل (الكتاب) –إشارة منه إلى كتاب بعينه– إلا إذا كان الكتاب معهودًا عنده وعند من يوجه خطابه إليه، وإلا لكان استخدام الاسم نوعًا من العبث.

وهذه الحقيقة تنعكس على المعارف كافة، فالعلم الذي يقر جميع النحاة أنه من المعارف لا يتحقق تعريفه إلا في سياق التواصل اللغوي بين المتكلم والمتلقي المباشر؛ فإذا افترضنا أن الطالب الذي سأله المعلم في الخطاب السابق: أين الكتاب؟ قد أجاب المعلم قائلًا: وضعته لك عند زيد، فإن (زيدًا) سيكون معرفة لدى المتكلم وهو الطالب، ولدى المتلقي المباشر للنص وهو المعلم، ولو لم يكن معروفًا لديهما لكان ضربًا من العبث أن يوضع عنده الكتاب ثم يُخبَر المعلم أنه قد وضعه عنده، وليس شرطًا أن يكون المتلقون غير المباشرين –وهم الطلاب– على معرفة بزيد، وعليه فالعلم (زيد) معرفة بالنسبة للمرسِل والمتلقي المباشر، ونكرة لمن يسمع الكلام –إلا إذا كانوا يعرفون زيدًا– لأنهم خرجوا من دائرة التواصل.

ومن هنا فإن ما منح هذه الكلمة طاقتها التعريفية هو ورودها في سياقها التواصلي المباشر، لأن هذه الكلمة ليست معرفة على إطلاق هذا المصطلح.

نخلص من ذلك كله أن شكل الاسم لا يحدد نوعه من حيث التعريف والتنكير إلا إذا كان السياق التواصلي مفيدًا لذلك.

يعرف النحاة النكرة بقولهم: هو الاسم الواقع على كل شيء من أمته ولا يخص واحدًا من الجنس دون سائره(١)، أو هو الاسم الصالح لكل واحد من جنسه عن طريق البدل(٢)، أما المعرفة فهي ما وضع ليستعمل في واحد بعينه لا يتناول غيره(٣)، أو هي الاسم الموضوع على أن يخص الواحد من جنسه(٤).

وقد أدرك علماء العربية القدماء قيمة معرفة المخاطب في التعريف والتنكير جاعلين هذه المعرفة هي الأساس في تعريف الاسم، أما معرفة المتكلم فلا دور لها. يقول ابن يعيش: "التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلم"(٥)، ويقول في موضع آخر: التعريف "متعلّق بمعرفة المخاطب دون المتكلم، إذ قد يذكر المتكلم ما هو معروف له، ولا يعرفه المخاطب، فيكون

---

(١) انظر: المبرد، محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف، ط٣، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، ٢٧٦/٤، وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، دون تحقيق ودون طبعة وتاريخ، ٨٦/٥.

(٢) انظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق، ١٩٩٨م، ١٠٢/٢.

(٣) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٨٦/٥، ورضي الدين الأستراباذي، محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ٣١٣/٣.

(٤) انظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل ١١٠/٢.

(٥) ابن يعيش، ٨٧/٥.

منكورًا، كقول القائل لمن يخاطبه: في داري رجل، ولي بستان، وهو يعرف الرجل والبستان، وقد لا يعرفه المتكلم أيضًا، نحو قولك: أنا في طلب غلام أشتريه، ودار أكتريها، ولا يكون قصده إلى شيء بعينه"(١).

في كلام ابن يعيش السابق يظهر أثر التواصل في تمييز المعرفة من النكرة، فكلمة (رجل) في جملة (في بيتنا رجل) على الرغم من أن شكلها يوحي بأنها نكرة إلا أنها معرفة بالنسبة للمتكلم، وهي نكرة بالنسبة للمتلقي، غير أن قيمة الاسم من حيث تعريفه لا تظهر إلا إذا كان المخاطب على معرفة بالاسم أكثر من المتكلم، إذ الأصل في الكلام هو نقل المعنى للمخاطب وإيصاله إليه تعريفًا وتنكيرًا.

وقد ركز علماء النحو المتقدمون على شرط معرفة المخاطَب في تعريف الاسم كما ظهر في نص ابن يعيش السابق، وكما يظهر أيضًا في قول المبرد: "فمن المعرفة الاسم الخاص، نحو: زيد وعمرو؛ لأنك إنما سميته بهذه العلامة ليُعرَف بها من غيره، فإن قلت: جاءني زيد، علم أنك لقيت به واحدًا ممن كان داخلًا في الجنس ليبان من سائر ذلك الجنس، فإن عرف السامع رجلين أو رجالًا كل واحد منهم يقال له زيد، فصلت بين بعضهم وبعض بالنعت، فقلت: الطويل والقصير؛ لتميز واحدًا ممن تعرفه، فتعلمه أنه المقصود إليه منهم. فإن كان هناك طويلان أبنت أحدهما من صاحبه بما لا يشاركه صاحبه فيه، وهذا نوع من التعريف"(٢).

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ٨٥/٥. والكلام ذاته عند السيرافي، الحسن بن عبدالله (٣٦٨هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٣٨/٢- ٢٣٩.

(٢) المبرد، المقتضب، ٢٧٦/٤.

والمبرد هنا يشترط معرفة السامع بالعلم دون المتكلم لتعريفه، وهو ما وجدناه في كلام ابن يعيش السابق؛ لذلك فإن المبرد يقضي بأن معرفة السامع لأكثر من شخص اسمه زيد تستدعي لتعريفه وصفه بما يعرف به، وذلك ليتحقق تعريفه بالنسبة للسامع.

وعلى الرغم من وجاهة ما قاله المبرد وابن يعيش فإنه لا يخلو من عدد من الملاحظات، هي:

الأولى: لم يأخذ المبرد وابن يعيش بعين الاعتبار معرفة المتكلم، فالاسم الذي ظاهره معرفة قد يكون نكرة إذا تحققت فيه معرفة المخاطب دون المتكلم، من ذلك أن أحدنا حين يُطرَق باب بيته، يسأل: من أنت؟ فتكون كلمة (أنت) معروفة للمخاطب منكورة للمتكلم.

ومما يدل على أهمية معرفة المتكلم في تعريف الاسم الخلاف في تعريف اسمي الاستفهام (مَن وما)، فقد عدّ ابن كيسان هذين الاسمين من المعارف؛ وذلك لأن جوابهما يكون معرفة، والجواب يكون مطابقًا للسؤال، فإذا قيل: من عندك؟ فجوابه: زيد ونحوه، وإذا قيل: ما دعاك إلى كذا؟ فجوابه: لقاؤك أو نحوه، فقد دل تعريف الجواب على تعريف السؤال(١).

والثابت عند جمهور النحويين غير ذلك فقد ضعَّف ابن مالك والسيوطي هذا القول، وحجتهما أن تعريف الجواب غير لازم، وأن (من وما) قائمتان مقام: أي إنسان؟ وأي شيء؟ وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما.

---

(١) انظر رأي ابن كيسان عند: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ)، **شرح التسهيل**، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، مصر، ١٩٩٠م، ١١٩/١. والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، همع الهوامع، الجزء الأول، تحقيق عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م، ١٩٠/١.

ويضاف إلى ما ذكره ابن مالك والسيوطي في رد تعريف (من وما) الاستفهاميتين جهل المتكلم بهما، فمن الملاحظ أن السؤال بهما يقتضي معرفة المخاطب وجهل المتكلم، ومع ذلك بقي الاسمان نكرتين برغم معرفة المخاطب، مما يدل على أهمية معرفة المتكلم ليتحقق التعريف.

الثانية: لم يأخذ المبرد بعين الاعتبار العلاقة بين المتكلم والمخاطب في تحديد المعرفة، وذلك حين ذكر أنه إذا عرف السامع رجلين أو أكثر ممن يُسمَّون (زيدًا) فيجب استخدام النعت للتمييز بينهم، إلا أننا إذا اعتددنا بالعلاقة بين المتكلم والمخاطب فقد نستغني عن الوصف، فقد يعرف السامع أكثر من شخص ممن يسمَّون (زيدًا) إلا أن ما يشترك فيه مع المتكلم في معرفتهم ليس إلا زيدًا واحدًا، وعلى ذلك يكفي اسم زيد دون الحاجة إلى وصفه ليتحقق المراد.

وهكذا فإن تقييم الأنماط اللغوية والتراكيب النحوية يجب ألا يُغفِل الوظيفة التواصلية حتى يكون الحكم دقيقًا، ذلك أن القيم التواصلية تمثل الجانب البراغماتي في الحدث الكلامي، ولم يغفل النحويون العرب هذا الأمر في دراساتهم، فكتبهم ملأى بملامح التواصلية التي قعَّد لها اللسانيون المحدثون(١).

أعرف المعارف وأنكر النكرات:

يعدّ الحديث عن مسألة ترتيب المعارف والنكرات جدليًّا بين النحاة؛ وذلك لأن الحكم في هذه المسألة لم يأخذ في الأغلب طابعًا لغويًّا في كتبهم، إذ تظهر فيه النزعات المنطقية أكثر مما تظهر فيه الجوانب اللغوية التي يمكن أن تحسم الموضوع.

ينطلق النحاة في تحديد أعرف المعارف من القاعدة التي تقول: "كلما كان الاسم أخص كان أعرف"(٢).

---

(١) للاطلاع على الملامح التواصلية في التراث النحوي العربي ينظر في عمل الدكتورة رانيا رمضان زبن وهو بعنوان: اللسانيات التواصلية وجذورها في التراث النحوي العربي، الصادر عن دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د.ط، د. تاريخ.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ٨٧/٥.

وبناء على تطبيق هذه القاعدة وقع إجماع النحاة على أن لفظ الجلالة (الله) هو أعرف المعارف[1]. ثم ينطلق النحاة في بيان أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة، أهو الضمير أم اسم الإشارة أم العلم؟[2].

وعلى الرغم من جدلية القول بأعرف المعارف فإن الواقع التواصلي يثبت ما أجمع عليه جمهور النحاة من أن لفظ الجلالة (الله) هو أعرف المعارف.

إن القاعدة التي يجب أن نقيِّم من خلالها أعرف المعارف ليست فقط ما جاء في نص ابن يعيش السالف، وإنما يمكن أن تصاغ صياغة جديدة تعتمد أبعادًا تواصلية تضم جميع عناصر العملية التواصلية، فنقول: إن أعرف المعارف هو ما تحققت فيه معادلة معرفة المتكلم والمخاطب والجمهور، والفرق بين النمط الذي تتحقق فيه هذه المعادلة والنمط العادي هو أن معرفة الجمهور ليست شرطًا من شروط تعريف الاسم، فإذا تحققت في اسم ما فإنه سيكون أكثر تعريفًا مما لم تتحقق فيه هذه القاعدة.

يضاف إلى هذه المعادلة التي تجعل الاسم شديد التعريف مبدأ آخر يزيد من تعريف الاسم، وهو عدم الحاجة إلى سياق لغوي أو اجتماعي تتوقف عليه المعرفة.

والحق أن لفظ الجلالة (الله) تتحقق فيه هذه المزايا، إذ إنه لا يحتاج إلى سياق يقرِّب دلالته، فهو معروف بلا سياق لدى جميع البشر، ولذلك فإنه قد حاز تعريفًا جماهيريًّا تجاوز المتكلم والمخاطب والجمهور إلى الجماهير الإنسانية كافة، حتى عند الملحدين الذين لا يؤمنون بوجود إله، فهم يعرفون الله، وذلك

---

(١) انظر: المبرد، المقتضب، ٢٨٠/٤، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩١/١.

(٢) انظر خلاف النحويين في ترتيب المعارف والنكرات وحججهم في هذا الخلاف عند: ابن يعيش في شرح المفصل ٨٧/٥. وانظر بحث الدكتور إبراهيم بن صالح الحندود بعنوان: "**درجات التعريف والتنكير في العربية**"، مجلة **جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها**، ج١٩، ع٣١، رمضان ١٤٢٥هـ، ص٤٣١-٤٦٤.

لأن مقولتهم بعدم وجود إله نابعة من ردهم على من يقول بأن الله هو إله هذا الكون؛ وعليه فإن قواعد التواصلية تثبت صحة القول بأن (الله) أعرف المعارف، وليس العلم أو اسم الإشارة أو الضمير على هذه الدرجة من التعريف، إذ كل واحد من هذه المعارف محتاج إلى سياق تواصلي يؤدي إلى معرفة مرجع الاسم، ومن غير هذا السياق فإن المعرفة لن تكون معرفة، فإطلاق لفظ (زيد) دون الحديث عن شخص اسمه زيد يعرفه المتكلم والمخاطب لن يؤدي دوره التعريفي، كما أن اسم الإشارة إن لم يشر إلى شيء حاضر وواضح فإنه سيكون نكرة.

ذهب جمهور النحاة إلى أن أعرف المعارف هو الضمير ثم العلم ثم الاسم المبهم (اسم الإشارة والاسم الموصول) ثم المعرف بأل، إلا أن الكوفيين قدموا العلم على الضمير(١).

لقد اعتمد النحاة في ترتيب المعارف حسب درجة تعريفها بعد لفظ الجلالة على معايير لا تخلو من قيم تواصلية بحتة، إلا أن بعضها قد يكون شكليًّا غير ملزم في بعض الأحيان، فحجة جمهور النحاة حين جعلوا الضمير أعرف المعارف هي أنه يعود إلى المذكور قبله من غير تردد ولا احتمال لغيره، وبقية المعارف قد يقع فيها اشتراك(٢)، ثم إنه –أي الضمير– لا يوصف ولا يوصف به، لأنه لم يُضمر إلا بعد أن عُرِفَ لتقدم ذكره(٣)، وعند الخوارزمي أن المضمر أعرف المعارف لأنه بمنزلة وضع اليد(٤)، ووضع اليد مصطلح تواصلي بحت.

---

(١) انظر: ابن يعيش في شرح المفصل ٨٧/٥، والسيوطي، همع الهوامع ١٩١/١، وإبراهيم ابن صالح الحندود، درجات التعريف والتنكير في العربية، ص٤٣١-٤٦٤.

(٢) انظر: المبرد، المقتضب ٢٨١/٤، وابن يعيش، شرح المفصل ٨٧/٥.

(٣) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٨٧/٥.

(٤) انظر: الخوارزمي، القاسم بن الحسين (ت٦١٧هـ)، **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت – لبنان، ١٩٩٠، ٣٨٠/٢.

إن التسويغ الذي ذكره النحاة لجعل الضمير على درجة عالية من التعريف تسويغ وجيه، ويضاف إليه أن قاعدة العملية التواصلية التي ارتضتها الدراسة متحققة في الضمير، فحين يقول المتكلم: أنا، وهو متوجه في خطابه لشخص ما بين جمهور لا يقصد توجيه الكلام له، فإن جميع الحاضرين سيعرفون دلالة هذا الاسم وإن لم يكونوا مقصودين في الخطاب، وكذلك حين يقول لمخاطبه: أنت، فإن لهذا الضمير ما للأول إلا أنه قد يدخله شيء من الشك إذا كان الحاضرون أكثر من واحد.

أما ضمير الغائب فمختلف، إذ يقتصر تعريفه على المتكلم والمخاطب ولا يتعداهما إلى الجمهور إلا في حدود ما يضفيه موضوع الرسالة عليه من تقييد؛ ولذلك وجدنا بعض النحويين كابن مالك قد قدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب من حيث درجة التعريف وقدم ضمير المخاطب على العلم كما قدم العلم على ضمير الغائب(١)، يقول ابن مالك: "وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته، ثم ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله، ثم العلم لأنه يدل على المراد به حاضرًا وغائبًا على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام نحو: زيد رأيته، فلو تقدم اسمان وأكثر نحو: قام زيد وعمرو كلمته، لتطرق إليه إبهام ونقص تمكنه في التعريف، ثم المشار به والمنادى وهما متقاربان، ثم الموصول وهو بحسب صلته فيكمل تعريفه بكمال وضوحها وينقص بنقصانها، ثم المعرف بالأداة، والمعرف بالإضافة بحسب المضاف إليه"(٢).

---

(١) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١١٦/١، والسيوطي، همع الهوامع ١٩١/١- ١٩٢.
(٢) المصدر السابق ١١٦/١.

أما فيما يتعلق باسم الإشارة فقد قدّمه الكوفيون على العلم في حين جعل البصريون العلم أعرف منه[١]، وقد احتج الكوفيون لتقديمهم اسم الإشارة بأن اسم الإشارة يعرف بشيئين: القلب والعين، وأما العلم فيعرف بالقلب وحده، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد، يضاف إلى ذلك أن العلم يقبل التنكير فتقول: مررت بزيد الظريف وزيد آخر، ومررت بعمرو العاقل وعمرو آخر، وكذلك إذا ثنيت العلم أو جمعته نكّرته، نحو زيدان والزيدان وعمران والعمران وزيدون والزيدون وعمرون والعمرون، فتدخل عليه الألف واللام في التثنية والجمع، ولا تدخلان إلا على النكرة، فدلّ على أنه يقبل التنكير بخلاف اسم الإشارة فإنه لا يقبل التنكير في حال من الأحوال فهو لا يوصف بنكرة ولا يحتاج إلى الألف واللام في التثنية والجمع، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبله.

لقد احتج الكوفيون بمبدأ تواصلي يثبت أفضلية اسم الإشارة في التعريف على العلم، وهو أنه يعرف بالقلب والعين، والعين تعني هنا الحضور، وهو أمر تواصلي محض، ولذلك فإنني أرى رأي الكوفيين في هذه المسألة، وهو ما ذهب إليه الأنباري[٢] كذلك.

وأضيف إلى ما ذكره الكوفيون أن العلم لا يتجاوز تعريفه حدود المتكلم والمستقبل المباشر إلى المستقبل غير المباشر إلا نادرًا –وذلك في أسماء المشاهير كالأنبياء والقادة– بينما يتجاوز اسم الإشارة ليصل تعريفه للجمهور الذي يحضر العملية التواصلية، وذلك لأن تعريفه يكون بحضوره والقصد إليه، فحضوره كفيل بتعميم معرفته.

---

(١) انظر هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين وحجج الفريقين عند: الأنباري، عبدالرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ١٩٨٢م، المسألة ١٠١، ٢/٧٠٧-٧٠٩.

(٢) انظر: الأنباري، الإنصاف، ٢/٧٠٩.

غير أن هذه الأحكام يجب ألا تؤخذ على إطلاقها، فقد يجعل السياق التواصلي العلم أعرف من الضمير، وقد التفت ابن مالك لهذا الأمر، موضحًا رأيه بقوله: "كذلك يعرض للعلم ما يجعله أعرف من ضمير المتكلم، كقول من شُهِر باسم لا شركة له فيه لمن قال له: من أنت؟: أنا فلان، ومنه قوله تعالى: ﴿**أنا يوسف**﴾[١]، فالبيان لم يُستفد بأنا، بل بالعلم بعده"[٢].

وفي ضمير المتكلم الذي جعله النحاة أعرف المعارف؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته –على حد تعبير ابن مالك– هذا الضمير يدخله الاحتمال في بعض الأحيان فيقل تعريفه ويحتاج إلى ما يوضح مقصوده، والدليل على ذلك باب الاختصاص المعروف في باب المفعول به، فالغرض من هذا الباب توضيح المقصود بضمير المتكلم، وذلك كقولنا: نحن العربَ أقرى الناس للضيف، وكقول الرسول صلى الله عليه وسلم: نحن معاشر الأنبياء لا نورث، فالضمير نحن –وهو ضمير متكلم– لم تعرف دلالته إلا حين وُضِّحَ بالاسم بعده، مما يدل على دخول الاحتمال للاسم المجمع على أنه أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة.

هذا فيما يتعلق بأعرف المعارف، أما فيما يتعلق بأنكر النكرات فإن القاعدة التي ينطلق منها علماء اللغة للحكم بهذا تتلخص بقول ابن عصفور: "كلّ نكرة يدخل غيرها تحتها ولا تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها، ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعمّ، وبالإضافة إلى ما يدخل تحت غيرها أخص"[٣].

---

(١) سورة يوسف: ٩٠.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ١/١١٧.

(٣) ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، **شرح الجمل**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان، ١٩٩٨م، ٢/٢٣٧.

ويلخص اللغويون القاعدة السابقة بالعبارة المنطقية (كل س ص، وليس كل ص س) وعليه فإن (ص) ستكون بحسب القاعدة السابقة أنكر من (س)، ويوضح هذه العبارة المنطقية قول المبرد: "النكرة بعضها أنكر من بعض، فالشيء أعم ما تكلمت به، والجسم أخص منه، والحيوان أخص من الجسم، والإنسان أخص من الحيوان، والرجل أخص من الإنسان، ورجل ظريف أخص من رجل، واعتُبر هذا بواحدة: بأنك تقول: كل رجل إِنْسَان وَلَا تَقول كل إِنْسَان رجل، وَتقول كل إِنْسَان حَيَوان وَلَا تَقول كل حَيَوان إِنْسَان"(١).

ووفقًا لتلك القاعدة أجمع النحاة على أن كلمة (شيء) هي أعم النكرات وأبهمها وأشيعها(٢). وبرغم إجماع النحاة على شدة تنكير كلمة (شيء) فإننا لا نعدم مجيئها في سياق تواصلي يقربها من المعرفة، بل وقد يعرفها في بعض الأحيان، ويمكن توضيح هذا الأمر بافتراض أن رجلًا ما يتوقع ولادة زوجته، فتتصل به وهو في العمل، فيبادر إلى سؤالها سريعًا: هل هناك شيء؟ فتجيب بنعم أو لا. إن السياق الذي وردت فيه كلمة (شيء) في هذا الخطاب سيجعل منها معرفة؛ وذلك لأن المتكلم (وهو الرجل) والمخاطب (الزوجة) يدركان في ذهنيهما الدلالة الدقيقة لكلمة (شيء) التي تواصلا بها.

وردت كلمة شيء في القرآن الكريم في (٢٨٢ موضعًا)(٣)، والملاحظ على استخدام هذه الكلمة في القرآن هو ملازمتها لبعض الألفاظ، فقد لازمت كلمة

---

(١) المبرد، المقتضب ٢٨٠/٤.

(٢) انظر: المبرد، المقتضب ٢٨٠/٤، والزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ)، **الجمل**، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ط٢، ١٩٨٥م، ص١٧٨، وابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، **اللمع في العربية**، تحقيق فائز فارس، دار الأمل، ط٢، إربد- الأردن، ١٩٩٠م، ص٥٦، وابن السراج، محمد بن السري (ت٣١٦هـ)، **الأصول**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٩٨٧م، ١٤٨/١.

(٣) انظر: محمد فؤاد عبدالباقي، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، مكتبة دار الفيحاء، دمشق، مادة (ش ي أ)، ص٣٩٤-٣٩٨.

(كل) في مواضع كثيرة؛ وذلك في سياق الحديث عن قدرة الله "**والله على كل شيء قدير**"، وفي سياق الحديث عن علم الله "**والله بكل شيء عليم**"، وكذلك في سياق الحديث عن إحاطة الله "**والله بكل شيء محيط**"، والمناسب في الحديث عن سعة قدرة الله وعلمه وإحاطته استخدام لفظ من شأنه أن يشمل كل موجودات الحياة الدنيا والآخرة المرئية وغير المرئية، فلم يكن ذلك اللفظ إلا كلمة (شيء)، وحين تضاف كلمة (كل) إلى كلمة (شيء) فمقصودها يكون على كل ما كان وما يكون وما هو كائن وما لم يكن، وهذا ما يتناسب مع قدرة الله وعلمه جلَّ في علاه.

وفي سياقات أخرى نجد كلمة (شيء) ملازمة لـ(من) الجارة الزائدة؛ كما في قوله تعالى: ﴿**يقولون هل لنا من الأمر من شيء قل إن الأمر كله لله**﴾[1]، وقوله: ﴿**وما يضرونك من شيء**﴾[2]، هذا على سبيل التمثيل وأمثلته كثيرة في القرآن الكريم، ومن المعلوم أن من الجارة الزائدة تدخل على الأسماء الموضوعة للعموم لاستغراق الجنس أو لتوكيد الاستغراق[3]، ومن الملاحظ أن الأمثلة المستشهد بها تفيد الاستغراق الذي لا استثناء فيه، ولنا أن ننظر في المقارنة الحاصلة في قوله تعالى: ﴿**يقولون هل لنا من الأمر من شيء قل إن الأمر كله لله**﴾، فعبارة (من شيء) في هذه الآية تقابل (كله)، وكلتاهما تهدف إلى الإحاطة والشمول، ولكن الأولى في نفي امتلاك المتكلمين لأي شيء مهما كان صغيرًا، والأخرى تفيد إثبات ذلك الأمر وذلك عن طريق نسبة كل شيء لله عز وجل.

---

(١) آل عمران: ١٥٤.

(٢) النساء: ١١٣.

(٣) انظر: المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، ص٣١٦.

وعليه فليس شكل الكلمة هو ما يجعلها معرفة أو نكرة.

علامة التعريف:

تقوم الأنماط اللغوية على منظومة من العلامات التي تميز نمطًا من نمط، فإذا أردنا تمييز المعرفة من النكرة فإننا نعتمد على علامات كلٍّ منهما.

تنقسم العلامات اللغوية بحسب ما يظهر من حديث النحويين العرب عن المسائل النحوية المختلفة إلى نوعين؛ علامة شكلية وهي ما يظهر عيانًا في النصّ اللغوي كعلامات الإعراب وبعض علامات الاسم (الجر والتنوين والنداء وأل)، وعلامة جوهرية (معنوية) وهي ما تعتمد على المعنى في معرفتها كالإسناد بعدِّه علامة للاسم.

والتعريف شأنه شأن باقي الأنماط النحوية، تنضوي فيه العلامات الشكلية والعلامات الجوهرية، فمن العلامات الشكلية (أل) ومن العلامات المعنوية القصد والمواجهة في تعريف اسم الإشارة.

والحق أن العلامة الشكلية عُرضة للاختراق دائمًا، إذ قد تكون عاجزة عن تبيين النمط الذي تخصه، فمثلًا نجد في التعريف نوعين لـ(أل)؛ جنسية وعهدية –وقد سبق الحديث عنهما– فالجنسية لا تفيد الاسم تعريفًا نحو قولنا: الرجل أقوى من المرأة، فليس الرجل والمرأة في هذا المثال بمعروفين، والعهدية هي ما يكون الاسم معها معرفة، غير أنهما من الناحية الشكلية متشابهتان؛ لذلك يصعب الاعتماد عليها في تمييز المعرفة من النكرة، وعندها تظهر الحاجة إلى اعتماد العلامة الجوهرية.

إن (أل) التي تدخل الاسم فيصبح معرفة ليست إلا دليلاً على تعريفه، أما حصول التعريف فهو إما بالعهد وإما بالحضور[1]، وهذا هو شأن جميع المعارف، إذ تتعرف بالعهد أو بالحضور؛ فما يُعرَّف بحضوره من المعارف اسم

---

(١) العهد والحضور مصطلحان تواصليان، فالعهد يعني كون الشيء معروفًا بين المتخاطبين بما عُهِد بينهم من معرفة مسبقة، والحضور يكون بوجود مسمى المعرفة حاضرًا أمام المتخاطبين في أثناء العملية التواصلية.

الإشارة والضمير والمنادى، وما يعرَّف بالعهد العلم والاسم الموصول، أما المضاف إلى أحد المعارف السابقة فتعريفه يكون بما يتعرف به المضاف إليه، والعهد والحضور علامتان معنويتان لا شكليتان.

أما ما اتصلت به (أل) العهدية فقد يكون تعريفه بالعهد، وذلك حين يكون مدخولها معهودًا بين المتكلم والمخاطب، ومن ذلك تعريف كلمة (الغار) في قوله تعالى: ﴿**ثاني اثنين إذ هما في الغار**﴾(١)، وقد يكون تعريفه بالحضور كما في تعريف كلمة (الرسول) في قوله تعالى: ﴿**كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول**﴾(٢)، وفي الحالتين يتعرف الاسم بعلامة جوهرية لا شكلية.

وتعرض في هذا السياق مسألة من مسائل التعريف وهي اجتماع معرِّفين على معرفة واحدة، إذ أنكر النحاة(٣) هذا الأمر، وفسروا من خلاله عددًا من المسائل الفرعية في التعريف والتنكير، كنداء العلم ونداء المعرف بأل.

ذهب النحويون إلى أن العلم إذا نودي فإنه يتعرى من التعريف بالعلمية ويعرّف بالنداء(٤)؛ وذلك لئلا يجتمع معرِّفان على اسم واحد، كما منعوا للعلة ذاتها دخول حرف النداء على المعرف بأل. والحق أن تفسير المسألة يحتاج إلى أن نقف عند جوانبها المختلفة ونحاول تفسيرها وفق النظرة التواصلية، فالقول بمعرِّف العلم حين ينادى يحتاج إلى أن نجيب عن الأسئلة الآتية:

---

(١) التوبة: ٤.

(٢) المزمل: ١٥-١٦.

(٣) انظر: الأنباري، الإنصاف١/٣٣٧، والعكبري، عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت- لبنان، ١٩٨٦م، ص٤٤٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٤٧/٣.

(٤) انظر: الأنباري، الإنصاف، ٣٣٨/١، على أننا لا نعدم من قال ببقاء العلم على تعريف العلمية وإنما ازداد بالنداء وضوحًا وهو السيوطي في همع الهوامع، ١٩٠/١.

- هل العلم معروف بالعهد لدى المخاطب قبل النداء؟
- من هو المخاطب في هذه الحالة؟
- هل تجاوز النحاة في النظر إلى هذه المسألة حدود المتكلم والمتلقي المباشر (المخاطَب) إلى المتلقي غير المباشر (الجمهور)؟

إن النظر إلى العملية التواصلية برمتها في النداء يجعلنا نميِّز بين علم يعرفه المتكلم والمخاطب دون الجمهور، وعلم يعرفه جميع هؤلاء، فإذا نودي العلم الذي يعرفه المتكلم والمخاطب دون الجمهور فإن تعريفه بالنسبة للمتكلم والمخاطب بالعهد بينهما، وأما بالنسبة للجمهور الذي لا يعرفه فإن النداء (الحضور الذي في النداء) هو الذي جعله معرفة بالنسبة لهم، أما الصنف الآخر الذي يكون فيه العلم معروفاً بالعهد لجميع هؤلاء فليس للنداء نصيب في تعريفه، فهو معروف قبل توجيه الخطاب إليه، فإذا أخذنا النداء في قوله تعالى: ﴿**يوسفُ أيها الصديق...**﴾[1] وجدنا أن تعريف (يوسف) كان بالعلمية المعهودة لا بالنداء، فيوسف عليه السلام معروف للمتكلم وللمخاطب (نفسه) وللجمهور الحاضرين وكذلك لكل من يقرأ قصة سيدنا يوسف عليه السلام في السورة الكريمة، وعليه فإنه لم يتعرف بالنداء.

وقد أشار أبو حيان الأندلسي إلى شيء مما ذكرناه إذ يرى في العلم المنادى أنه "باقٍ على علميته، ألا ترى أن من الأعلام المناداة ما لا يمكن أن يزال تعريفه فيتنكر ويعرف بالنداء، كاسم الله تعالى، فإذا قلت: يا الله، فلا يمكن أن يقال إنه تنكّر، وسلب العلمية، ثم عرف بالنداء، ولو كان النداء معرّفاً كما ذهب إليه المصنّف لعرّف النكرة غير المقصودة"[2].

على أننا لا نعدم وجود شخصين في أثناء العملية التواصلية يحملان الاسم ذاته، فإذا نودي أحدهما كان تعريفه بالنداء لا بالعلمية، وإن كانا معهودين لدى الجميع.

---

(١) يوسف: ٤٦.

(٢) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١١١/٢.

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن النحاة حين قالوا بأن تعريف العلم المنادى يكون بالنداء لا بالعلمية فإنهم إنما نظروا في تقييم المسألة إلى الجمهور، وهو ما أسميناه المتلقي غير المباشر، ولو نظروا إليها من منطلق المخاطب لما قالوا بما قالوا به، لأن المخاطب في عملية النداء هو المنادى لا الجمهور.

المعرّف بأل العائد إلى نكرة:

سلف الحديث عن كيفية فهم بعض أنماط المعارف في ضوء العملية التواصلية، وقد تبين لنا كيف أن المُعتبَر في التعريف هو التعيين (أي أن يكون الاسم معهودًا بوجه ما) بعد الاستعمال في عملية التواصل اللغوي، وفي هذا يظهر لنا كيف أن الاسم المعرف بـ(أل) العهدية يكون معرفة مع أنه قد يعود إلى اسم غير معهود في بعض السياقات، ومن ذلك (أل) في الرسول الواردة في قوله تعالى: ﴿**كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول**﴾، فقد أجمع علماء اللغة[1] على اعتبار (أل) عهدية، مع أن الاسم الذي تعود إليه وهو (رسول) نكرة، إذ أصبح في السياق الاستعمالي بعد تكراره معرفة، لأنه أصبح في عرف المتلقي دالًّا على الرسول الذي بعث إلى فرعون. يقول ابن عاشور: "ولما جرى ذكر الرسول المرسل إلى فرعون أول مرة جيء به في ذكره ثاني مرة معرفاً بلام العهد، وهو العهد الذكري، أي الرسول المذكور آنفاً، فإن النكرة إذا أعيدت معرّفة باللام كان مدلولها عين الأولى"[2].

---

(١) انظر: ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط١، بيروت، ١٩٩٢م، ص٧٢.

(٢) محمد الطاهر بن عاشور، **تفسير التحرير والتنوير**، مؤسسة التاريخ، ط١، بيروت– لبنان، ٢٠٠٠م، ٢٥٥/٢٩.

ومثله يقال في الألفاظ المكررة بـــ(أل) فـــي قولـــه تعـــالى: ﴿**الله نور السموات والأرض، مثل نوره كمشكاة فيها مصباح، المصباح في زجاجة، الزجاجة كأنها كوكب دري...**﴾[1]. فكلمتا المصباح والزجاجة معرفتان برغم عودتهما إلى اسمين نكرتين؛ وذلك لأن تكرارهما في السياق الاستعمالي التواصلي هـــو الذي منحهما هذه القيمة.

ومن الأمثلة البيّنة على هذا النمط قوله تعالى: "**فإن مع العسر يسرًا إن مع العسر يسرًا**"[2]، فقد روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم حين نزلت هذه الآية أنه قال لأصحابه: "أتاكم اليسر، لن يغلب عسرٌ يُسْرَيْن"[3]. وقد عمل اللغويـــون وعلماء التفسير على تفسير الآيتين السابقتين في ضوء هذا الحـــديث الشـــريف، مستفيدين من المقارنة بين لفظ (العسر) ولفظ (يسرًا)، إذ يلاحظ أن الأول جـــاء مقرونًا بـــــ(أل) في الموضعين، أما الثاني فجاء نكرة، والنكرة إذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى، أما إذا أعيدت النكرة معرفة، أو أعيدت المعرفة معرفة كانت الثانية عين الأولى، فالعسر أعيد بالتعريف، لذلك كان الثاني عـــين الأول، أما اليسر فهو نكرة في الموضعين لذلك كان الثاني غير الأول، وعليـــه فالآيـــة تتحدث عن يسرين في مقابل عسر واحد[4]. يقـــول الخطيـــب الإســـكافي: "لأن

---

(١) النور: ٣٥.

(٢) الانشراح: ٥-٦.

(٣) انظر هذا الحديث عند: الخازن، علاء الدين علي بن محمد (ت٧٤١هـــ)، **تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل**، تحقيق عبدالسلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت- لبنان، ١٩٩٥م، ٤٥٢/٦. وعند البقـــاعي، إبـــراهيم بـــن عمـــر (ت٨٨٥هـــ)، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، تحقيق عبدالرزاق غالـــب مهـــدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩١م، ٤٦٤/٨.

(٤) انظر هذا التفسير عند: الزجاج، إبراهيم بن الســـري (ت٣١١هـــــ)، **معـــاني القـــرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتـــب، ط١، بيـــروت، ١٩٨٨م، ٣٤١/١٥، وابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـــ)، **إعراب ثلاثـــين ســـورة مـــن القرآن الكريم**، المكتبة الثقافية، بيروت، ص١٧٢، وابن هشام، مغني اللبيـــب، ص٨٦١، والبقاعي، نظم الدرر، ٤٦٥/٨.

العسر لما أعيد لفظه معرَّفًا كالأول لم يكن إلا إيّاه، و(يسرًا) لما أعيد لفظه نكرة كان غير الأول، وإذا لم يكن ذاك لم يكن تكرارًا"[1].

ويمكن القول إن كلمة (العسر) الأولى نكرة لا معرفة، وذلك لأن (أل) في أولها هي (أل) الجنسية لا العهدية، وبذلك يصبح معناها (أي عسر)، أما كلمة (العسر) الثانية فهي معرفة، لأنها تعود تواصليًّا على (العسر) الأول، وعليه تصبح (أل) في أولها عهدية عهدًا ذكريًّا معرِّفة للاسم، وقد أخذت طاقتها التعريفية من اتصالها بالعسر الأول في عملية التواصل اللغوي، وعليه يصبح العسر في الآيتين عسرًا واحدًا، أما كلمة (يسرًا) فإنها نكرة في الموضعين، وعليه فليس الثاني هو الأول، ويمكن توضيح ذلك بمقارنة الآيتين الكريمتين بالمثال المصنوع الآتي: نقول: دخل رجل إلى البيت ثم خرج رجل منه، فالرجل الثاني ليس هو الأول، وعليه فالمثال يتحدث عن رجلين. فإن قلنا: دخل رجل إلى البيت ثم خرج الرجل منه، فالرجل الثاني هو ذات الأول.

وفي ضوء هذا التفسير للآيتين نستطيع القول بعدم وجود تكرار فيهما، ولذلك لا يصح أن نقول بأن جملة "**إن مع العسر يسراً**" توكيد لفظي لما قبلها لانتفاء التكرار الذي هو أساس التوكيد عنها، فالجملة الثانية لها غرض دلالي كبير لا يصح معه القول بالتكرار إلا على الصعيد الشكلي للنص.

هل النكرة المقصودة في النداء معرفة:

تكثر في أثناء الحديث عن هذا الموضوع في كتب النحاة المصطلحات التواصلية التي عرفها النحاة العرب؛ وذلك كالقصد والمواجهة والخطاب والإقبال والإشارة، وسيظهر هذا في هذا المبحث.

---

(١) الخطيب الإسكافي، محمد بن عبدالله (ت٤٢٠هـ)، **درة التنزيل وغرة التأويل**، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط٢، بيروت، ١٩٧٧م، ص٥٣٣.

ذكر النحاة أن المعارف في العربية خمسة أنواع يجمعها قول سيبويه: "فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار"(١)، وهم يقصدون بالاسم المبهم الاسم الموصول واسم الإشارة(٢).

ولم يلتفت أحد قبل ابن الحاجب(٣) وابن مالك(٤) إلى عدّ النكرة المقصودة في المنادى من المعارف، وتبعه ابنه بدر الدين(٥)، وابن هشام(٦)، والسيوطي(٧). وقد ذكر الخوارزمي أن النحاة الأوائل كانوا يدركون أن هذا المنادى معرفة، يقول: "ما زال النحويون يقولون: المنادى معرفة، نحو: يا رجلُ ويا عالمُ، بدليل أنك متى وصفته وصفته بالمعرفة، ولأنهم فرقوا بين يا رجلًا وبين يا رجلُ، فقالوا بأن الأول نكرة والثاني معرفة، حتى إذا آل إلى حصر المعارف أهملوه وطرحوه من البين"(٨).

---

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٨م، ٥/٢. وهذا الأمر مجمع عليه عند النحاة، انظر: المبرد، المقتضب، ٢٧٦/٤، وابن السراج، الأصول، ١٤٩/١، والزجاجي، الجمل في النحو، ص١٧٨.

(٢) انظر: الزمخشري، محمود بن عمرو (ت٥٣٨هـ)، **المفصل في علم العربية**، دار الجيل، ط٢، بيروت– لبنان، ص١٩٧.

(٣) رضي الدين الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣١٣/٣.

(٤) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١١٥/١ و١١٦.

(٥) انظر: ابن الناظم، محمد بن محمد (ت٦٨٦ هـ)، **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق عبدالحميد السيد عبدالحميد، دار الجيل، ط١، بيروت، ص٥٥.

(٦) انظر: ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة النصر، ط٤، مصر، ١٩٥٦م، ٦٥/١.

(٧) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ١٩٠/١.

(٨) الخوارزمي، التخمير، ٣٨٠/٢.

وقد علل الأستراباذي نهج النحاة في استثناء النداء من بين أنواع المعارف بقوله: "ومن لم يعدّه من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات، لأن تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب"(١).

والحق أن السياق التواصلي يقتضي كون المنادى النكرة المقصودة معرفة؛ لأن المتكلم حين يقول: يا رجلُ، ويا طالبُ، فإنما يخاطب رجلًا ماثلًا أمامه وطالبًا يوجه له الكلام؛ ولذلك فإن حضور المنادى كافٍ لجعله معروفًا للمتكلم والمخاطب وكذلك لمن يحضر العملية التواصلية، وعليه فتعريفه قد يكون أكبر من تعريف غيره؛ لتجاوز معرفته المتكلم والمخاطب إلى الجمهور.

وقد اختلف النحاة في معرِّف المنادى النكرة المقصودة، فجعله السيرافي معرفًا بالقصد، يقول السيرافي: "فإذا نادى المتكلم شيئًا تعرّف بقصده إياه ووقْع اليد عليه بعينه، كقولك: يا رجلُ ويا غلامُ"(٢). والقصد مصطلح من المصطلحات المصطلحات التواصلية التي ظهرت في تراثنا النحوي، ويعني هذا المصطلح التوجه نحو الشيء بالخطاب.

ويرى أبو علي الفارسي(٣) وابن جني أنه يتعرّف بحرف النداء والقصد، يقول ابن جني: "والثاني ما كان نكرة ثم نودي، فحدث فيه التعريف بحرف الإشارة والقصد"(٤).

ويرى ابن السراج أنه صار معرفة بالخطاب(٥)، ويقصد بالخطاب توجّه المخاطِب إلى المخاطَب بالكلام وإقباله عليه فيه، وهو مصطلح تواصلي محض.

---

(١) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣/٣٢١.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢/ ٢٣٩، والسيوطي، همع الهوامع، ١/١٩٠.

(٣) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، ط١، القاهرة، ١٩٩٠م، ١/٣٤٤.

(٤) ابن جني، اللمع، ص٦١. ويقصد بحرف الإشارة حرفَ النداء.

(٥) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١/٣٣٠.

وقد جعله ابن مالك معرَّفًا بالمواجهة والإشارة إليه[١]، وجعله ابن هشام معرفًا بالقصد والإقبال[٢]؛ والإقبال هو التوجه إليه بالخطاب.

وعلى ذلك يتضح لنا أن الإجماع واقع عند النحاة على أن تعريف المنادى يقع بمعرِّف سياقي هو قصد المتكلم للمنادى بالخطاب وتوجهه إليه بالكلام، وهذا المعرِّف السياقي يعتمد بالدرجة الأولى على السياق التواصلي الذي يرد فيه الخطاب.

وقد جعل الخوارزمي معرِّف المنادى علامةً لفظية هي حرف النداء مع الضم[٣]، غير أن حرف النداء والضم في الحقيقة إشارات لهذا التعريف وليسا المعرِّفَين له.

النكرة وتحقيق الفائدة:

ذكر النحاة[٤] مصطلح الفائدة وتحقيقها أو حصولها في مباحث نحوية كثيرة أشهرها الحديث عن معنى الكلام والغرض من الخبر والابتداء بالنكرة؛ وذلك لأن الفائدة هي مناط الكلام وأساسه، فمتى تحققت كان للكلام معنى، وإلا فلا.

ومصطلح الفائدة وتحقيقها مصطلح تواصلي محض، إذ تسعى جميع أركان العملية التواصلية إلى تحقيق هذا المبدأ، وبقدر نجاح العملية التواصلية في تحقيقه تكون الفائدة.

---

(١) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١١٦/١.

(٢) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٧٧/٣.

(٣) انظر: الخوارزمي، التخمير، ٣٨٠/٢.

(٤) انظر مثلًا: ابن يعيش، شرح المفصل، ٨٥/١ و٨٦، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٤٣/١، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٨/٢ و٢٩.

يرتبط الحديث في كتب النحاة في باب الابتداء بالنكرة بموضوع تحقيق الفائدة ارتباطًا وثيقًا، فمتى حصلت الفائدة جاز الابتداء بالنكرة، يقول ابن هشام: "لم يُعوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها، فمن مقلٍّ مخلٍّ، ومن مكثر مورد ما لا يصحّ أو معدد لأمور متداخلة"(١).

ويقصد ابن هشام أن النحاة المتأخرين حين حددوا المواضع التي يصلح فيها الابتداء بالنكرة(٢) قصدوا حصر المواضع التي تتحقق فيها الفائدة من النكرة حتى يهتدي إليها من لا يستطيع تحديد ما إذا كانت الفائدة قد تحققت في النكرة أم لا. على أن هذه الغاية من الحصر تصلح للمتأخرين من متعلمي العربية، أما أبناؤها الخُلّص الذين كانوا يتكلمون بها فإنهم كانوا يستشعرون الفائدة من عدمها بحسهم اللغوي وبكفايتهم اللغوية التي يمتلكونها.

إلا أن الحالات التي عددها النحاة غير ملزمة، فقد تتحقق الفائدة فيما لم يذكروه، وعندها يجوز الابتداء بالنكرة. يقول الشيخ بهاء الدين بن النحاس: "اعلم أن تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النحاة، فقال ابن السراج(٣): المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة، فمتى حصلت الفائدة في الكلام جاز الابتداء،

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٠٨.

(٢) عدها ابن هشام عشر حالات، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٠٩-٦١٥. بينما جعلها بهاء الدين بن النحاس فيما نقله عنه السيوطي اثنتين وثلاثين حالة، ثم ذكر السيوطي أنها وصلت عند بعض النحاة نيفًا وأربعين، انظر: السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، **الأشباه والنظائر**، تحقيق محمد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية، ط١، صيدا- بيروت، ١٩٩٩، ٥٧/٢. وليس الاختلاف في عدها إلا في زيادة التفريع أو نقصه.

(٣) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٥٩/١.

وُجد شيء من الشروط أم لم يوجد. وقال الجرجاني: يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لا تشترك النفوس في معرفته، نحو: رجل من تميم شاعرٌ أو فارسٌ"[١].

ويلحظ مما سبق أن العبرة هي النتيجة، فإذا وصل المراد وحصل التواصل بين المتكلم والمخاطب من غير لبس أو إبهام جاز ذلك، فاللغة قادرة على إعطاء المرء وسائل التعبير لتساعده على إيصال ما يريد.

منع النحاة الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لعدم تحقق الفائدة منها، يقول ابن السراج: "وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به"[٢].

إلا أن الإخبار عن هذا النوع من النكرات قد يكون مقبولًا في سياق تواصلي دون آخر، يقول ابن السراج: "وقد يجوز أن نقول: رجل قائم، إذا سألك سائل فقال: أرجل قائم أم امرأة؟ فتجيبه فتقول: رجل قائم، وجملة هذا أنه إنما ينظر إلى ما فيه فائدة، فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز، وإلا فلا"[٣].

فالسياق في المثال الذي طرحه ابن السراج اقتضى أن المراد معرفة جنس القائم، فالسائل يعلم أن أحدًا قد قام، ولكنه يجهل جنسه، فحين تميزه بقولك: رجل قام، فقد تحققت الفائدة على الرغم من أن المبتدأ جاء نكرة خالصة وليس مما ذكره العلماء من أنواع النكرات التي يجوز الابتداء بها، وما ذاك إلا لأن هذه النكرة تحقق فائدة ما في السياق التواصلي الذي وردت فيه.

---

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٦٣/٢.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ٥٩/١.

(٣) المصدر السابق، ٥٩/١.

ومما جاء فيه المبتدأ نكرة خالصة ما جاء في قوله تعالى: "**إذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلامٌ عليكم**"[١] فكلمة (سلام) في هذه الآية نكرة محضة غير مخصصة، إلا أن الفائدة قد تحققت بها لأنها تفيد الدعاء، ولذلك جعل النحاة من الحالات التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة أن تكون دالة على الدعاء[٢].

وليس التعريف شرط تحقيق الفائدة، ففي مباحث أخرى غير المبتدأ نجد الفائدة تتحقق في النكرة دون المعرفة، وذلك كما في بابي الحال والتمييز في العربية، فهما نكرتان رافعتان للإبهام لدى السامع، وهما بمجيئهما نكرتين يوفيان بالغرض ويفيدان السامع، وذلك لأن الهيئة أو الحال تكون غالبًا حاضرة في الذهن قريبة للأفهام، ففي قولنا: خرج العدو صاغرًا، تستقر الحال (صاغرًا) في أذهان جميع المخاطبين على اختلاف مستوياتهم العلمية، وكذلك الأمر في التمييز الذي يأتي للبيان والتوضيح وإزالة اللبس.

وعليه فقد تتحقق الفائدة في النكرة في مباحث ولا تتحقق في غيرها، وهو ما يستطيع ابن اللغة تمييزه بكفايته اللغوية.

---

(١) الأنعام: ٥٤.

(٢) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٦٤/٢.

الخاتمة والنتائج:

بعد دراسة القضايا التي تناولها البحث في موضوع التعريف والتنكير في ضوء العملية التواصلية توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، هي:

١- ظهرت في البحث ضرورة إلى تقسيم المتلقي في العملية التواصلية إلى نوعين؛ متلقٍّ مباشر ومتلقٍّ غير مباشر، وتظهر أهمية هذا التقسيم في الحديث عن موضوع أعرف المعارف وأنكر النكرات، وقد تبين بالبحث أن علماء النحو العربي أخذوا بفكرة المتلقي غير المباشر دون قصد منهم حين تحدثوا عن معرِّف العلم حين يُنادى، وقرروا أن تعريف العلمية يزول عنه ويتعرف بالنداء.

٢- ليس الشكل هو ما يجعل الاسم معرفة أو نكرة، وإنما هو وروده في سياق تواصلي يقتضي تعريفه أو تنكيره، فليس العلم معرفة لمجرد كونه علمًا وإنما لأن استعماله في العملية التواصلية يقتضي أن لا يستعمل في اللغة إلا إذا كان معلومًا لدى المتكلم والمخاطب، وهكذا بالنسبة إلى باقي المعارف.

٣- القاعدة التي يجب اعتمادها في تحديد درجة تعريف الاسم هي: أعرف المعارف هو ما تحققت فيه معادلة معرفة المتكلم والمخاطَب (المتلقي المباشر) والجمهور (المتلقي غير المباشر)، وذلك أن الأصل هو أن معرفة الجمهور ليست شرطًا في تعريف الاسم، فإذا وجدت فهذا يعني أن طاقة الاسم التعريفية عالية، وعليه فإن الأسماء داخل النوع الواحد تختلف في درجات تعريفها، فليست كل الأعلام على درجة واحدة من التعريف، فأعلام الرسل والأنبياء والقادة والمشاهير تختلف عن الأعلام العادية وذلك لأن تعريفها يتجاوز حدود المتكلم والمخاطب إلى الجمهور، بل وإلى الجماهير في بعض الأحيان كما في لفظ الجلالة (الله) الذي هو أعرف المعارف.

٤- العلامة الشكلية قاصرة عن تأدية دور معرِّف الاسم وذلك لتداخلها مع ما يشبهها من علامات لا تفيد التعريف، وعليه فالعلامة الأساسية في التعريف هي العلامة الجوهرية وهي غالبًا العهد بين المتكلم والمخاطب، أو الحضور.

٥- استعمل العرب كثيرًا من المصطلحات التواصلية في أثناء حديثهم عن موضوع التعريف والتنكير، وذلك كمصطلحات: العهد والحضور والإشارة والقصد والخطاب والمواجهة ووضع اليد.

ويأمل البحث من الباحثين إقامة عدد من الدراسات التي تتناول موضوعات النحو العربي في ضوء العملية التواصلية، وذلك لأهمية النتائج التي يقدمها اعتماد هذا النهج في دراسة اللغة.

المصادر والمراجع:

١- إبراهيم بن صالح الحندود: درجات التعريف والتنكير في العربية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٩، ع٣١، رمضان ١٤٢٥هـ.

٢- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ (المتوفى: ٩٠٥هـ): شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٣- الأنباري، عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (المتوفى: ٥٧٧هـ):الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ١٩٨٢م.

٤- البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر (المتوفى: ٨٨٥هـ): نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تحقيق عبدالرزاق غالب مهدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩١م.

٥- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ): اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الأمل، إربد- الأردن، ط٢، ١٩٩٠م.

٦- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ):التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٨م.

٧- الخازن، أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي (المتوفى: ٧٤١هـ): تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، تحقيق عبدالسلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

٨- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (المتوفى: ٣٧٠هـ): إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، المكتبة الثقافية، بيروت.
٩- الخطيب الإسكافي، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الأصبهاني (المتوفى: ٤٢٠هـ): درة التنزيل وغرة التأويل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.
١٠- الخوارزمي، القاسم بن الحسين (المتوفى: ٦١٧هـ): شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٠.
١١- رانيا رمضان زبن: اللسانيات التواصلية وجذورها في التراث النحوي العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، د ط، د تاريخ.
١٢- رضي الدين الأستراباذي، محمد بن الحسن (المتوفى: ٦٨٦هـ): شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
١٣- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (المتوفى: ٣١١هـ): معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
١٤- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (المتوفى: ٣٣٧هـ): الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ط٢، ١٩٨٥م.
١٥- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ): المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط٢.
١٦- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (المتوفى: ٣١٦هـ): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

١٧- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، (المتوفى: ١٨٠هـ): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
١٨- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ): شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
١٩- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ): الأشباه والنظائر، تحقيق محمد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط١، ١٩٩٩.
٢٠- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الجزء الأول، تحقيق عبدالسلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.
٢١- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي (المتوفى: ٦٦٩هـ): شرح الجمل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
٢٢- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله (المتوفى: ٦١٦هـ): التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٦م.
٢٣- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (المتوفى: ٣٧٧هـ): التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
٢٤- ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني (المتوفى: ٦٧٢هـ): شرح التسهيل، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٠م.

٢٥- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي (المتوفى: ٢٨٥هـ): المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢٦- محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٧- محمد فؤاد عبدالباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مكتبة دار الفيحاء، دمشق.

٢٨- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ): الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٢٩- ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ): شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالحميد السيد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط١.

٣٠- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف (المتوفى: ٧٦١هـ): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة النصر، ط٤، مصر، ١٩٥٦م.

٣١- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف (المتوفى: ٧٦١هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٣٢- ياكبسون، رومان، قضايا الشعرية، ترجمة محمد الولي ومبارك حنوز، دار توتعال- الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٨م.

٣٣- ابن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي الأسدي الموصلي (المتوفى: ٦٤٣هـ): شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، دون تحقيق ودون طبعة وتاريخ.

28-Al-Murādī, al-Hasan Ibn Qāsim, al-Janā al-Dānī in Letters of meanings, ed. Fakhr al-Dīn Qabbāwah and Muhammad Nadīm Fādil, Dār al-kutub Al-ʿilmiyyah, Beirut, 1st ed, 1992.
29-Ibn al-Nāẓim, Explanation of Alfiyyat Ibn Mālik, ed. Abdel-Hamid al-sayyid Abdel-Hamīd, Dār al-jīl, Beirut, 1st ed.
30-Ibn Hishām, Awḍaḥ al-Masālik to Alfiyyat Ibn Mālik, ed. Mohammad Mohyī el-ddin Abdel Hamid, Nasr Press, Egypt, 4st ed, 1956.
31-Ibn Hishām, Mughnī el-Labīb, ed. Māzin Al-Mubarak and Mohammad Ali ḥamdallāh, Dār al-Fikr, Beirut, 1st ed, 1992.
32-Jacobson, Roman, Issues of Poeticism, translated by Mohammad al-Walī and Mubarak ḥannūz, Dār Totʿāl - Casablanca, 1st ed, 1988.
33-Ibn yaʿīsh, Explanation of al-Mufaṣṣal, World of Books, Beirut.

14- alzajjājī, Al-jumal, ed. Ali tawfīq alhamd, al-rislah Foundation, bayruat, and dār al-'amal, Irbid, 2sted, 1985.
15- Al-Zamakhshrī, detailed in the science of Arabic, Dār al-Jīl, Beirut, Lebanon, 2sted.
16- Ibn Al-Sarrāj, Assets in Syntax, ed. Abd el-ḥusayn al-Fatalī, al-Risāla Foundation, Beirut, 1sted, 1987.
17- Sībawayh, the book, ed. Abdul Salām Mohammed Hārūn, the library of al- Khanjī, Cairo, 3sted, 1988.
18- Al- Sīrafī: Explanation of Sībawayh book, ed. Ahmed Hasan Mahdlī, Dār al-kutub al-ʿilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1sted, 2008.
19- Al-Sayūṭī, Al-Ashbāh and Al-Naẓā'ir, ed. Mohammed Abdul Qadir al-Fāḍilī, Modern Library, ṣaida, Beirut, 1sted, 1999.
20- Al-Sayūṭī, hamʿu al-hawāmiʿ, ed. Abd el-Salam Mohammed Hārūn and ʿabd el-ʿāl Sālim Makram, al-Risālah Foundation, Beirut, 1992.
21- Ibn ʿaṣfūr, Explanation of al-jumal, ed. Fawwāz al-Shaʿʿār, Dār al-kutub al-ʿilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1sted, 1998.
22- Al-ʿukbarī, The definition of doctrines of al-baṣryyīn and al-Kūfiyyīn grammarians, ed. ʿabdul raḥmān Ibn Sulaymān Al-ʿuthaymīn, Dār al-Gharb al-Islamī, Beirut-Lebanon, 1sted, 1986.
23- Abu Ali al-Fārsī, Commentary on Sībawayh's book, ed. ʿawaḍ Ibn Hamad al-Qūzī, al-Amanah Press, Cairo, 1sted, 1990.
24- Ibn Mālik, explanation of al-Tashīl, ed. Abd el-rahmān al-Sayyid and Mohammad Badawī al-makhtūn, Hajar for printing and publishing, Egypt, 1sted, 1990.
25- Al-mubarrid, al-Muqtaḍab, ed. Mohamed Abd el-Khaliq ʿuḍayma, Cairo, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Ministry of Awqaf, 3sted, 1994.
26- Mohammad al-ṭāher Ibn ʿāshūr al-Tahrir and al-Tanwir, History Foundation, Beirut - Lebanon, 1sted, 2000.
27- Mohamed Fu'ād Abd el-Bāqī, Dictionary of the Holy Quran, Dār Al-Fayhaa Library, Damascus.

References

1- Ibrāhim Ibn Sāliḥ al- ḥandūd: degrees of definition and reasoning in Arabic, Journal of Umm al-Qurā University of Sharīʿah and Arabic language and literature, vol. 19, issue 31, Ramadān 1425.

2- Al-Azharī, Khalid: Explanation of al-tasrīḥ on al-tawḍīḥ, ed. Mohammed Basilʿuyūn al-sūd, Dār al-kutub Al-ʿilmiyyah, Beirut, 1st ed, 2000.

3- Al-Anbārī, Abū al-Barakāt: al-insāf in matters of al-khilaf, ed. Mohammed Moḥyī el-dīn Abd el-Hamīd, 1982.

4- Al-Biqāʿī, Ibrahīm Ibn Omar: Naẓam al-durar, ed. Abd al-Razzāq Ghālib Mahdi, Dār al-kutub al-ʿilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1, 1991.

5- Ibn Jinnī, al-Lumaʿ in Arabic, ed. Fāyiz Fāris, Dār al-Amal, Irbid-Jordan, 2st ed, 1990.

6- Abu ḥayyān al-Andalusī, al-tadhyīl wal-takmīl to the Explanation of the Book of al-tashīl, ed. ḥasan Hindawī, Dar al-Qalam, Damascus, 1st ed, 1998.

7- Al-Khāzin, Tafsīr al-Khāzin, ed. Abd el-Salam Mohammed Ali Shahīn, Dār al-kutub Al-ʿilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st ed, 1995.

8- Ibn Khālawayh, Inflection Thirty Surah of the Holy Quran, Cultural Library, Beirut.

9- Al-Khatīb al-Iskāfī: Durrat altanzīl and Ghurrat al-Ta'wīl, Dār al-'āfāq al-jadīdah, Beirut, 1st ed, 1977.

10- Al–Khwarizmī: al-takhmīr, ed. Abdul Raḥmān Ibn Sulaymān Al - ʿOthaimīn, Dār al-Gharb Islamic, Beirut - Lebanon, 1st ed, 1990.

11- Rania Ramaḍan Zabin: Communicative linguistics and its roots in Arabic Grammar, Dār Jalīs Al-Zamān, Amman - Jordan.

12- Raḍiyy al-Dīn al-Astrabahi: Explanation of shāfiyat Ibn al-ḥājib, ed. Ahmad al-Sayyid Ahmad, al-Tawfīqiya Library, Cairo.

13- al-Zajjāj, meanings and Inflection of the Qur'an, ed. ʿabd el-Jalīl ʿabdo Shalabī, World of Books, Beirut, 1st ed, 1988.